

.AMAZON

عندما أطلقت شركة الإنترنت للأرقام والأسماء الممنوحة (أيكان) برنامج gTLD الجديد خلال الخمس سنوات الماضية، إنضمت AMAZON إلى هذه العملية حيث تقدمت بطلب الحصول على AMAZON. وترجماتها الصينية واليابانية من بين ترجمات أخرى. وهدفنا كان وما زال — بسيطاً: نرغب في الابتكار نيابة عن مستخدمي الإنترنت. الآن حيث أصدرت لجنة عملية المراجعة المستقلة (IRP) قرار في صالحنا، نطلب من أعضاء اللجنة الإستشارية الحكومية (GAC) أن يدعموا إجراءات المساهمين المتعددين خاصة القوانين الداخلية التي أصدرها مجتمع (أيكان) و دليل صاحب الطلب والإجراءات المستقلة لحل النزاع عن طريق تشجيع موافقة مجلس الإدارة على طلبات AMAZON.. والقيام بذلك سوف يعزز نظام المساهمين المتعددين لحوكمة الإنترنت ويضمن ثقة المجتمع ويحافظ على المبادئ الأساسية (لأيكان) الخاصة بالشفافية والمساءلة.

قامت (أيكان) بتقييم طلباتنا طبقاً لدليل صاحب الطلب في 2012 حيث منحتم نتائج مثالية. ومن المهم أن لجنة الاسماء الجغرافية التابعة (لأيكان) قررت أن اسم AMAZON لا يعتبر اسم جغرافي محظور أو يتطلب موافقة حكومية وأن الخبير القانوني المفوض (أستاذ فرنسي في القانون) خلص إلى أن البرازيل وبيرو ليس لديهما حق معلوم من الناحية القانونية بموجب القانون "الدولي" أو حتى الإقليمي أو المحلي" في اسم AMAZON. وعلى الرغم من ذلك، قدمت حكومات كل من البرازيل وبيرو إنذاراً مبكراً بخصوص الطلبات الخاصة بنا. وفي عام 2013، قدمت اللجنة الإستشارية الحكومية (GAC) التابعة (لأيكان) نصيحة بعدم مباشرة الطلبات الخاصة بنا. وقبل مجلس إدارة (أيكان) هذه النصيحة في 2014.

ومنذ عام 2012، تحاورنا بفعالية مع البرازيل وبيرو ومنظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون (OTCA) حيث أوضحنا رغبتنا في التوصل إلى حل يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل. وأقترحنا أن ندعم برنامج gTLD في المستقبل من أجل تمثيل المنطقة باستخدام المصطلحات الجغرافية للمنطقة بما في ذلك AMAZONAS. AMAZONICA. AMAZONIA.. كما عرضنا أن لا نستخدم أسماء معينة للنطاق على المستوى الثاني الذي يمكن أن يسبب التباس أو حساسيات قومية بناء على إرشاد حكومات معينة. وعلى الرغم من رفض الحكومات لتلك العروض، نلتزم بالتزاماتنا الملزمة بدءاً من التزام المصلحة العامة (PIC) بتاريخ 4 يوليو 2013 إلى طلبات AMAZON التي تعهدت باحترام تاريخ المنطقة والهوية الثقافية.²

وبسبب عدم نجاح جهودنا في التعاون مع الحكومات المعنية خلال الخمسة أعوام السابقة، طلبنا في 2016 إجراء تحكيم رسمي ضمن نظام (أيكان) من خلال عملية المراجعة المستقلة (IRP). وطلب إدعاءنا من لجنة مكونة من 3 قضاة أن تطلب من مجلس إدارة (أيكان) أن تطبق قوانينها الداخلية والقانون الدولي بحيث تسمح بمباشرة AMAZON..³ وفي 11 يوليو، أصدرت لجنة عملية المراجعة المستقلة (IRP) قرارها في صالحنا حيث⁴ أوصت مجلس إدارة (أيكان) بإعادة تقييم طلباتنا في غضون 60 يوم.

وخلصت لجنة عملية المراجعة المستقلة (IRP) إلى أن مجلس إدارة (أيكان) "تقاعس في واجباته في أن يقيم و يحدد بشكل مستقل ما اذا كان هناك مصالحاً مرتبطة بالسياسة العامة وقائمة على اسس سليمة و موضوعية"⁵ وأثبتت أنه لم يكن أي سبب من الأسباب المقترحة لرفض طلباتنا "مبنياً على حقائق مخاوف السياسة العامة بحيث تبرر رفض الطلبات."⁶ يرجى الإطلاع أدناه على ملخص حيثيات حكم لجنة عملية المراجعة المستقلة (IRP). وهكذا، نعتقد أنه حان الوقت للمجلس أن يوافق على طلبات AMAZON.. ويسرنا مناقشة هذا الأمر معكم بعمق أكبر في حالة وجود أية أسئلة.

¹ <https://gacweb.icann.org/download/attachments/27131927/Amazon-BR-PE-58086.pdf?version=1&modificationDate=1353452622000&api=v2>

² <https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/king-to-crocker-et-al-04jul13-en.pdf>

³ <https://www.icann.org/en/system/files/files/irp-amazon-request-redacted-02mar16-en.pdf>

⁴ الإعلان النهائي - <https://www.icann.org/en/system/files/files/irp-amazon-final-declaration-11jul17-en.pdf>

⁵ الإعلان النهائي، 2 أيلول عند 2.

⁶ الإعلان النهائي، 106 أيلول عند 43.

ملخص القرار النهائي لعملية المراجعة المستقلة الخاص بـ AMAZON.

- قررت لجنة عملية المراجعة المستقلة بالإجماع أن مجلس الإدارة خالف مواد (أيكان) وقوانينها الداخلية والدليل عن طريق الرجوع إلى نصيحة اللجنة الإستشارية الحكومية (GAC) التي تعارض طلبات AMAZON. 1، 124.
- وصلت اللجنة إلى قرارها بعد عقد جلسة شخصية مدتها يومان حيث راجعت الآلاف الصفحات من التوجيهات والأدلة الثبوتية.2.
- لا يعتبر الافتراض الناشئ عن نصيحة اللجنة الإستشارية الحكومية (GAC) كافٍ لقيام مجلس الإدارة بالتزاماته بموجب مواده وقوانينه الداخلية والدليل. 106.
- ان قرار مجلس الإدارة لرفض طلبات أمازون بناء على نصيحة اللجنة الإستشارية الحكومية (GAC) يجب أن يكون مدعماً بمصلحة أكيدة و ثابتة و مرتبطة بالسياسة العامة المعلومة ومثبتة في السجل. ولا يتضمن السجل الحالي دعم لأي مصلحة سياسة عامة معلومة. 01-100 ، 103.
- لا تستند أسباب معارضة طلبات AMAZON. المقدمة من البرازيل وبيرو على مخاوف سياسة عامة معلومة وغير مؤيدة بواسطة السجل. 107-111. وبعد أن أجرت اللجنة مراجعتها الخاصة للسجل، وجدت أن:
 - كما أقرت (أيكان) فإن تأكيد بيرو بأن AMAZON. يعتبر اسم جغرافي مدرج بموجب الدليل الذي تم إصداره في اجتماع اللجنة الإستشارية الحكومية (GAC) بديران من أجل حشد الدعم لنصيحة اللجنة الإستشارية الحكومية (GAC) التي تعارض طلب أمازون، كان خاطئاً. 108.أ.
 - على الرغم من أن البرازيل وبيرو أكدوا على حقهم القانوني في اسم AMAZON. بموجب القانون الدولي، "تعتبر المطالبة القانونية للبرازيل وبيرو غير مستحقة ويبدو أنه لا يوجد أية حقوق حكومية تلقائية في المصطلحات الجغرافية." 108.ب.
 - ، ان التتابق الجزئي في كلمة واحدة بين AMAZON. والترجمة الإنجليزية لاسم منظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون التي تعرف بشكل شائع باسم OTCA ليس سبباً مقبولاً ظاهرياً مرتبطاً بالسياسة العامة من أجل الرفض. "52.ن.13 و 108.د.
 - أثبت الدليل بشكل واضح تماماً وبدون إنكار بما في ذلك تقارير الخبراء بأنه لا يوجد ضرر أو أذى جدي" يلحق بأعضاء مجتمع أمازوناس من طلبات AMAZON. 108، 102، 109-10.
- كما أقرت غالبية اللجنة بأن اللجنة الإستشارية الحكومية (GAC) خالفت واجبات (أيكان) المتعلقة بالعدالة الإجرائية (و مكوناتها) عندما لم تمنح أمازون الفرصة كي تدلي ببيان كتابي إلى (GAC). وقد أدى هذا التقاعس إلى "تقويض قوة الافتراض" في نصيحة (GAC). 94 و 96.
- يجب على مجلس الإدارة أن يعيد تقييم طلبات أمازون بسرعة في ضوء ما توصلت إليه اللجنة حيث لا يمكن أن تشكل نصيحة GAC بمفردها أساس لإصدار قرار من أجل رفض الطلبات. 125.
- يجب على مجلس الإدارة ، إذا وجد أن طلبات أمازون يجب أن تستمر ، أن يجتمع مع GAC في غضون 60 يوم من تاريخ القرار النهائي للجنة بتاريخ 10 يوليو 2017. ويمكن لمجلس الإدارة أن يستشهد بالقرار على أنه السبب في عدم إتباع نصيحة GAC. 125.